العلاقة بين التنظيم الزراعي وتنظيم الري في ظل سياسة التحرر الإقتصادي بمحافظة المنوفية

محمد محمود متولي الدماطي ، هشام محمد محمد صالح ، محمد حسين مازن

معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية

استهدف البحث التعرف علي مستوي التعاون بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري علي المستوي المحلي من وجهه نظر المبحوثين، ورأيهم في شكل التعاون، وكذلك مستوي تواجد مصادر الصراع بين التنظيمين، والتعرف علي مقترحات المبحوثين لتدعيم العلاقة بينهما علي المستوي المحلي. و قد تكونت شاملة البحث من ١٦٥ مبحوثا بمحافظة المنوفية منهم ١١٠ مبحوثا هم جميع المرشدين الزراعيين في إدارة الأراضي والمياة علي المستوي الإقليمي، وفي جميع الإدارات الزراعية بمراكز المحافظة، و٥٥ مبحوثا هم جميع مهندسي الري بمديرية الري بالمحافظة، وجمعت البيانات بالمقابلة الشخصية باستخدام استمارة استبيان. واستخدم في عرض وتحليل البيانات العرض الجدولي بالتكرارات والمتوسط الحسابي المرجح والنسب المئوية.

وقد خلصت أهم النتائج فيما يلي:

١- أن مستوي التعاون بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري كان متوسطا بصفة عامة،وبلغت درجة المتوسط للتعاون بينهما ٦٤,٥١ درجة بما يعادل متوسط نسبي قدره ٧٣,٢٤٪، مما يتطلب استحداث آليات جديدة لرفع مستوي التعاون بين التنظيمين.

٢- أن أكثر من نصف المبحوثين ٥٥,٢٦٪ ذكروا أن شكل التعاون بين التنظيمين يتسم بالشكل الرسمي. في حين ذكر بقية المبحوثين ٤٤,٧٤٪ أن شكل التعاون بينهما يتسم بالشكل غير الرسمي مما قد يشير إلي أن العلاقة بين التنظيمين لا توجد علي المستوي الرسمي فقط وإنما توجد علاقات تعاونية غير رسمية بينهما لتنفيذ المهام التي يشتركان معا في أدائها.

٣- أن مستوي تواجد مصادر الصراع بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري كان متوسطا بصفة عامة، حيث بلغت درجة المتوسط لتواجد مصادر الصراع ٣٧,٤٦ درجة بما يعادل متوسط نسبي قدره ٥٨,٥٣٪، مما يشير إلي وجود قدر غير قليل أولا يمكن تجاهله من مصادر الصراع بين التنظيميين.

٤- وافق المبحوثون علي ستة عشر مقترحا لتدعيم العلاقة بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري بنسب تراوحت بين ٨٧,٩٪ وبين ٩٨,٤٪.

وهذا وقد خرج البحث بست توصيات لتدعيم العلاقة بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري.

المقدمة ومشكلة البحث:

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد القومي، إذ يسهم بنحو خمس الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلي أنه مجال عمل رئيسي يستوعب نحو ٣٦٪ من القوة العاملة، فضلا عن كونه الركيزة الأساسية لتأمين الاحتياجات الغذائية لمصر، وكذلك دوره في التجارة

الخارجية وتشابكه مع أنشطة القطاعات الاقتصادية اللازراعية لكونه المصدر الرئيسي لإمدادها بالمواد الخام اللازمة للإنتاج الصناعي (استراتيجية التنمية الزراعية، ١٩٩٣: ١).

وقد شهد القطاع الزراعي منذ عقد الثمانينات توجهاً نحو تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي بهدف تحريره وتحويل اقتصاده إلي اقتصاديات السوق وتشجيع القطاع الخاص، وكان ذلك متوافقا بدرجة كبيرة مع المتغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية والقومية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية مع انتهاج التنمية المتواصلة من خلال مجموعة من التوجهات تمثلت في التخلي عن المحددات التي كانت سائدة من قبل مثل: إلغاء الدعم لأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، وعدم الالتزام بالدورة الزراعية، وإلغاء التسويق التعاوني الإجباري، وصدور قانون تنظيم آلعلاقة بين المالك والمستأجر، والاتجاه نحو خصخصة الزراعة بتحويل كثير من المشاريع الضخمة إلي شركات مساهمة أو بيعها لمستثمر رئيسي واحد، والاتجاه نحو زيادة حجم الصادرات الزراعية خاصة منتجات الزراعة الحيوية، والاتجاه نحو الزراعة العلمية، والتعامل مع الجمهور الإرشادي الذي لم يعد قاصراً علي الزراع التقليديين بل أصبح يشمل فئات متميزة في المناطق المستصلحة والجديدة (ريحان، ٢٠٠١: ١٣٨). غير أن هناك الكثير من القضايا الرئيسية التي تعترض هذه الإصلاحات السياسية الزراعية لمسيرة التنمية الزراعية والمؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة علي مستويات أداءها منها: اختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية، والتفتت الحيازي، وضآلة السعة الزراعية، والإطار المؤسسي والتشريعي، وضعف التنسيق بين تخطيط، وتنفيذ السياسات القطاعية بدرجة كافية، والضآلة النسبية للاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي والموارد المائية الإ روائية(استراتيجية التنمية الزراعية، ١٩٩٣: ١٣).

وبالإضافة إلي ما سبق فقد برزت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبداية الحادي والعشرين مشكلة ندرة الموارد المائية الحالية والمستقبلية كأحد اخطر المشاكل التي تواجه صانعي القرار في القطاع الزراعي باعتبارها أهم عناصر الإنتاج الزراعي والقطاعات الأخرى المستخدمة للمياة لمواجهة التوسع الزراعي، نتيجة وجود خلل في التوازن بين الموارد المائية المحدودة والمتاحة والطلب عليها مع الانخفاض المستمر في نصيب الفرد من الموارد المائية (قشطة والشافعي، ١٩٩٧: ٤٣)، حيث بلغ عدد سكان مصر ٥٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٠، وبلغ إجمالي الموارد المائية ٦٣,٥ مليار م^{٣} موزعة كالتالي: ٥٥,٥مليارم^{٣} مياه سطحية تمثل نصيبها وحقها المكتسب في مياه النيل، و ٣,١ مليار م^{٣} مياه جوفية، وموارد غير تقليدية تمثل ٤,٩ مليار م^{٣}. وكانت الموارد المائية لمصر تغطي احتياجاتها من الشرب والاستهلاك الزراعي الذي يمثل ٨٤٪ من إجمالي الاحتياجات المائية، و بلغ نصيب الفرد من الموارد المتاحة سنوياً ١٢٢١م^{٣} وهي كمية تزيد علي حد الاستقرار المائي بنحو ٢٠٪، أما في عام ٢٠٠٠ عندما كان عدد السكان ٦٢ مليون نسمة بلغ إجمالي الموارد المائية ٧٤,٠٥ مليار م^{٣} بزيادة قدرها ١٠,٥٥ مليار م^{٣} حيث ازداد الطلب علي المياه للأغراض المختلفة تبعاً للزيادة السكانية، الأمر الذي جعل إجمالي الاحتياجات قد زادت بمقدار ١٣,١ مليار م^{٣}، كما أن نصيب الفرد من الموارد انخفض بمقدار ٢٧م^{٣} / سنة في اتجاه خط الاستقرار المائي، أما عندما يصل عدد سكان مصر إلي ٨٦ مليون نسمة بحلول ٢٠٢٥م في ظل ثبات الموارد المائية فسيحدث عجز متوقع عن مقابلة الاحتياجات المائية للأغراض المختلفة والتي تقدر ب ١٠٣,٢٥ مليار

م^3، كما يتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الموارد إلي ٦٣٧ م^3. وعلي ذلك فان الفجوة بين الموارد والاحتياجات تظهر ناتجاً سلبياً قدره ٢٩,٢٠ مليار م^3، بينما تبلغ الفجوة بين الموارد والاحتياجات علي أساس نصيب الفرد ١١,٩٥ مليار م^3. وتتفاقم الفجوة ببلوغ حجم السكان ١٢٠ مليون نسمة بحلول ٢٠٥١ حيث تظهر الفجوة بين الموارد والاحتياجات عجزاً قدره ٦٢,٢٦ مليار م^3، والفجوة بين الموارد والاحتياجات علي أساس الفرد عجزاً قدره ٤٥,٩٥ مليار م^3 (مخيمر وحجازي،١٩٩٦: ٤٨-٥٠) و(عائب،١٩٩٧: ٧-١٠) .

وقد عرض سالم (١٩٩٨: ٣٢٩-٣٣٢) أسباب تسهم بفعالية في ندرة الموارد المائية متمثلة في تزايد استهلاك المياه نتيجة للزيادة السكانية والتوسع الزراعي والصناعي والتحضر مصاحباً ذلك تدهور نوعية المياه إلي الدرجة التي تحول دون استخدامها، وارتفاع تكلفة تنفيذ المشروعات الجديدة للمياه مع نقص التمويل المخصص للاستثمار، وإهمال صيانة المنشآت المائية، وضعف الإجراءات في تقليل الفاقد داخل المجاري المائية، واستعمال طرق بدائية في سحب المياه من مصادرها وتوصيلها وتوزيعها إلي الأراضي الزراعية، واستخدام طرق تقليدية في إضافة المياه إلي الأراضي الزراعية كغمر الأرض بالماء، وعدم حساب المقننات المائية المناسبة لكل محصول.

ويذكر علام (٢٠٠١: ٤٢٧- ٤٣٤) أن وزارة الري والموارد المائية تختص بمسئولية توزيع المياه وتوصيلها للزراع بالقدر والوقت المناسبين، وتشغيل الترع وصيانتها، وتطوير الري في الأراضي القديمة عن طريق قطاع معين يقوم بتوزيع المياة بين المنتفعين من بدايات ونهايات الترع، و كذلك إنشاء مساقي جديدة عن طريق منظمات مستخدمي المياه مع تشغيلها وصيانتها وجمع التكاليف اللازمة لذلك، مع إنشاء وحدات التوجيه المائي وحل مشاكل المنتفعين،كما تختص وزارة الزراعة بوضع التركيب ألمحصولي بما يتوافق مع نظام المناوبات والمواسم الزراعية، واحتياجات الزراعات المختلفة لمياه الري طوال العام طبقا لطبيعة التربة والظروف المناخية.

وقد كان ولا يزال من أحد الأهداف الرئيسية لقطاع الزراعة زيادة الإنتاجية من وحدة الأراضي والمياه من خلال الاستخدام الأكفأ لهذين الموردين المحدودين مع ضمان التنمية الزراعية القادرة علي البقاء عبر الأجيال دون إلحاق الضرر بالبيئة فبرزت الحاجة إلي حمايتهما وتحسين كفاءة منظومتهما مع اتخاذ التدابير الممكنة ذات الجدوى الاقتصادية.

من هذا المنطلق تتضح أهمية توطيد العلاقة بين تنظيمي الزراعة والري باعتبار أهمية كل منهما للأخر في خلق موائمة بين الموارد المائية المحدودة ورغبات الزراع في زراعة محاصيل بعينها.

والعلاقة بين التنظيمات هي علاقة تفاعل من خلال شبكات وأوضاع معينة، وقياس تلك العلاقة بين هذه التنظيمات كان وسيظل شغلا رئيسيا للباحثين والعلماء في هذا المجال.

وتشير العلاقات التنظيمية كما يعرفها Hon gland & Sutton (1978: 648) إلي أنماط التفاعل بين المنظمات.وقد استعرض الخشاب (١٩٦٧: ٢٠٠ ــ ٢٢١) آراء العديد من العلماء فيما يتعلق بتناولهم لأنواع العلاقات التي يمكن قيامها بين المنظمات الاجتماعية والتي تنحصر في علاقات ايجابية وتشمل التعاون والتكيف، وعلاقات سلبية وتشمل التنافر والصراع والعداء.

ويذكر Lancaster (1966:276) أن علاقات الإرشاد الزراعي تنقسم إلـي علاقـات بكافـة المنظمات الحكومية، وعلاقات بمنظمات غير حكومية، وعلـي كافـة المسـتويات، وان العلاقـات بالمنظمات الحكومية في معظم الأحيان محددة بتعليمات رسمية أو بمذكرات فهم مشـترك وتوصـف بأنها تكافليةsymbiotic حيث يكون العمل فيها متضمناً تكافل واعتماد كل منها علي الأخر، أما علاقة الإرشاد الزراعي بالمنظمات غير الحكومية فتوصف بأنها استقلالية synergism لتميزها بالاستقلالية وعدم التبعية، ومن ثم يحدث بينهما تعاون لتحقيق أهداف عامة كبري مشـتركة دون أن يكـون أي منهما تابعاً للآخر في علاقة رسمية.

واستخلاصاً مما سبق يمكن وصف العلاقة بين تنظيمي الزراعة والري بأنها تتبع النوع الأول من العلاقات، أي أنها علاقة تكامل تتضمن تفاعل مشترك لتحقيق أهداف عامة مشتركة، ويمكـن ان تتضمن خلال عمليات التفاعل تعاوناً كما يمكن أن يتخللها بعض مصادر الصراع.

والتعاون في أوسع معانيه يعني الاشتراك مع الغير في عمل يعـود علـي الجماعـة بـالنفع ويتضمن معني الإسهام الايجابي، ومعني المساعدة، ومعني المشاركة الوجدانيـة (مـدكور، ١٩٧٥: ١٥٥)، كما تعرفه سنية خليل (١٩٧٨: ١١٣- ١١٤) بأنه اتحاد موارد كل فرد وقدرته مع موارد وقدرة آخرين وتنسيقها بحيث تكون مجهودا واحدا مشتركا بغية الوصول إلي نتـائج يسـعى إليهـا مجموعهم. ويضيف غيث (١٩٧٩: ٩٢) إلي أن التعاون هو التفاعل أو العمل العام لتحقيق أهداف مشتركة.

وقد ذكر Hall (1982:261) نقلا عن ملفورد وآخرين أن التعاون يعني العملية التي تسـتطيع مـن خلالها المنظمات أن تسعي لتحقيق أهدافها والمحافظة علي بنائها وفي ذات الوقت توجه أمثالهـا مـن المنظمات لتحقق أهدافها.

وقد عرف جرينبرج وبارون (٢٠٠٤: ٤٦٧) التعاون بأنه نمط من السلوك يتم فيـه تبـادل المنافع بين اثنين أو أكثر من الأفراد أو الجماعات أو المنظمات التي تعمل معا لتحقيق منافع مشتركة.

وتري سنية خليل (١٩٧٨: ١١٥ ــ ١١٦) أن التعاون بين المنظمات متعدد الصور كما يلي:

١ – التعاون المتبادل: هو شكل من إشكال تبادل المنفعة المشتركة بين منظمة وأخري.

٢ – التعاون الرسمي: هو التعاقد الإجباري بين الراغبين في تحقيق مصالح مشـتركة علـي أسـس قانونية رسمية.

٣ – التعاون غير الرسمي: هو شكل يسود فيه التعاون بين المنظمات علاقات تعاونية قوية، ويتميـز هذا التعاون بالتلقائية وغير تعاقدي ولا تبدو فيه صورة تبادل المنفعة.

في حين قسم غيث (١٩٧٩: ٩٢ – ٩٣) التعاون إلي نوعين هما:

١ – تعاون مباشر: ويهدف إلي القيام بأنشطة مترابطة ومتشابهة في صورة جماعية، ويرجـع هـذا الطابع الجماعي إلي الطبيعة الخاصة بهذه الأنشطة، والتي بدونها لايمكن للجماعة أن تعمل كـأفراد مستقلين.

٢ – تعاون غير مباشر: وفيه يقوم التعاون علي إنجاز أنشطة غير متشابهة تكمل بعضـها الـبعض، وهي تؤدي جميعها هدفا مشتركا، وهذا النوع يتضمن تقسيماً للعمل وأداء مهام متخصصة.

وبناء علي ما سبق فانه يمكن القول بان التعاون بين تنظيمي الزراعة والري قد يبدو في أكثر من شكل ويتضمن أكثر من نوع بحيث يؤدي ذلك لتحقيق الأهداف المشتركة للتنظيمين.

أما عن الصراع فقد ذكر فريد وابوحليمة (١٩٩٥: ١٣٠) نقلا عن Champion أن الصراع مقصور علي الإحساس بالعداء تجاه الأخر، ويمكن لهذا العداء أن يكون عاطفيا أو يأخذ شكل جهود مقصودة من طرف تجاه الأخر لمنع تحقيق الطرف الأخر لأهدافه أو رغباته. أما Milton (1981: 234) فيري أن الصراع يشمل كل أنواع التعارض أو التضاد، كما يري Hall (262 : 1982) بأنه عملية تعارض أو تضاد يحاول طرف إعاقة أنشطة الطرف الأخر. وقد عبر حسن (١٩٨٩: ٣٠٣) عن كون الصراع يتضمن حالة توتر أو حالة عدم الانسجام في مواقف الفرد أو بين الأفراد أو الجماعات أو المنظمات مع محاولة كل طرف فرض توجهاته أو السيطرة علي الطرف الأخر. ويري كلا من جرينبرج وبارون (٢٠٠٤: ٤٧٧) أن الصراع هو إجراءات يتخذها احد الأطراف أو بسبيله إلي اتخاذها، وينظر إليها الطرف الأخر علي أنها تلحق ضررا بمصالحه الأساسية.

ويوجد منظورين مختلفين للصراع اولهما: النظرية التقليدية والتي تؤكد علي أن الصراع في مجمله يعتبر شيئا سيئا، وانه يجب الحد منه أو القضاء عليه سواء بالإخماد أو بالقمع، ألا أن هذه الوسائل قد تنجح في إزالة الصراع ظاهريا حيث أنها لا تتعامل مع الجذور أو الأسباب، ومن ثم يعطي الفرصة لظهوره مرة أخري إذا ما توافرت الظروف. ثانيهما: النظرية المعاصرة والتي تري أن الصراع ليس بالضرورة شيئا ايجابيا أو سلبيا، ولكن باعتباره حتمية أو حقيقة في حياة المنظمات، وبناء عليه فان المنظمات لا يجب أن تسعي جاهدة إلي القضاء علي كل أنواع الصراع، ولكن فقط نوعيات الصراع التي قد تؤدي إلي نتائج سلبية لجهود المنظمات لتحقيق أهدافها، مع استخدام بعض درجات الصراع المرغوبة والمفيدة لإحداث التغيير والتطوير (587 – 585 :Griffin, 1996).

يتضح مما سبق أن الصراع يجب أن يكون معتمدا علي استراتيجية إدارية تهدف إلي حث الجماعات والمنظمات علي البحث عن أفضل الطرق لإنجاز المهام وأداء الأعمال، الأمر الذي يؤكد أن القضية الجوهرية ليست في الصراع في حد ذاته ولكن في الطريقة التي يدار بها الصراع.

وقد صنف Robiones (341 -339 :1987) مصادر الصراع إلي ثلاث مصادر رئيسية هي:

١ – المصادر الاتصالية: وهي تضم كل العوامل التي ترتبط بنقل وفهم المعلومات، والتدخل المثبط للمشاركة، واستثارة سوء الفهم، والتبادل غير الكافي للمعلومات والضوضاء.

٢ – المصادر البنائية: والتي تشير إلي معوقات الأدوار التي تقوم بها الإدارة في تنسيق الأنشطة التنظيمية، والبناء التنظيمي لتحقيق الأهداف، والاعتماد غير العادل للواجبات، وصراع الأدوار.

٣– المصادر السلوكية الشخصية: وهي التي تختص بالخصائص والصفات الشخصية والقيم والتوقعات.

ولترشيد استخدام المياه في الزراعة فان الأمر يتطلب وضع سياسة مائية بالاشتراك مع قطاع الري لتنظيم العلاقة بين القطاعين يتم بمقتضاها تشجيع التوسع في استخدام أساليب الري المتطورة، وتقنين استخدام المياه لتقليل الفاقد، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في استنباط أصناف من المحاصيل تحتاج إلي كميات اقل من المياه ومدة اقصر في شغل الأرض

(بشاي ونصار وعبده، ١٩٩٢: ١) ،و(الطنوبي، ١٩٩٨: ٨١٨- ٨١٩) وإكساب الزراع المعارف الزراعية الصحيحة للاحتياجات المائية للمحاصيل المختلفة ورفع مهاراتهم الأدائية في استخدام طرق الري الحديثة وفقا للمقننات المائية الموصي بها وبناء اتجاهات ايجابية لديهم نحو ممارسات ترشيد استخدام مياه الري بغرض تحقيق أقصي عائد اقتصادي من المياه المستخدمة، ونشر الوعي بين المواطنين بأساليب ترشيد الاستهلاك في مياه الري والشرب وصيانة المجاري والحد من التلوث والتوعية بمشكلات المياه وخطورتها وكيفية معالجتها والدور الواجب عليهما أن يقوما به تجاهها (ابوحطب، ١٩٩٧: ٣٥) بالإضافة إلي رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه، ورفع كفاءة الري الحقلي، وتغيير التركيب ألمحصولي وتطوير نظم الري (مخيمر وحجازي، ١٩٩٦: ١٤٠- ١٤٣).

لذا فان الحاجة للتعاون بين وزارة الزراعة وبين وزارة الري والموارد المائية تعد ضرورة حتمية للوصول إلي الاستغلال الأمثل للموارد المائية وتنظيم عائد الناتج الزراعي، أما الصراع كأحد مكونات العلاقة بين التنظيمين المبحوثين فقد لا تبدو له مظاهر واضحة، ولكن قد تنشا بعض المظاهر السلبية عن بعض المصادر الاتصالية أو البنائية أو السلوكية الشخصية لهذا الصراع مما يعوق تحقيق التعاون التام بين التنظيمين بما يؤدي لعدم الاستغلال الأمثل للموارد المائية، ويصعب معه كثيرا توزيع المياه ووضع الخطط الخاصة بالزراعة والري في جمهورية مصر العربية. ولتوضيح العلاقة بين التنظيمين كانت هذه الدراسة محاولة للتعرف علي مستوي التعاون وشكله، وكذلك مستوي تواجد مصادر الصراع بين التنظيمين، وذلك في خطوة لتدعيم سبل التعاون بين الطرفين،والسيطرة علي مصادر الصراع وتحجيمها إن وجدت لرفع مستوي الأداء المشترك في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة.

أهداف البحث:

أمكن تحديد أهداف البحث فيما يلي:

١ – التعرف علي مستوي التعاون بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري علي المستوي المحلي من وجهة نظر المبحوثين.

٢ – التعرف علي رأي المبحوثين في شكل التعاون بين التنظيم الزراعي و بين تنظيم الري علي المستوي المحلي.

٣ – التعرف علي مستوي تواجد مصادر الصراع بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري علي المستوي المحلي من وجهة نظر المبحوثين.

٤– التعرف علي مقترحات المبحوثين لتدعيم العلاقة بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري علي المستوي المحلي من وجهة نظر المبحوثين.

التعريفات الإجرائية:

١ – **التعاون:** ويقصد به في هذا البحث درجة المبحوث نظير استجاباته للعبارات المتعلقة بالمشاركة في أعمال معينة لتحقيق أهداف مشتركة بين التنظيمين المدروسين.

٢ – **الصراع:** ويقصد به في هذا البحث درجة المبحوث نظير استجاباته للعبارات المتعلقة بمصادر الصراع بين التنظيمين المدروسين والمتمثلة في المصادر الاتصالية، والمصادر البنائية، والمصادر السلوكية الشخصية.

٣ – **التنظيم الزراعي:** ويقصد به في هذا البحث جميع المرشدين الزراعيين في إدارة الأراضي والمياة علي المستوي الإقليمي وفي جميع الإدارات الزراعية بالمراكز بمحافظة المنوفية.

٤ – **تنظيم الري:** ويقصد به في هذا البحث جميع مهندسي الري بمديرية الري بمحافظة المنوفية ومراكزها.

الطريقة البحثية

واشتملت علي مايلي:-

منطقة البحث:

اجري هذا البحث في محافظة المنوفية حيث تتمتع بموقع متميز بين فرعي النيل. وتعتبر الزراعة هي النشاط الرئيسي للسكان بالمحافظة، ويبلغ إجمالي المساحة المنزرعة بها ٣٢٥٨٩٤ فدان تمثل ٨٦,٤٪ من المساحة المأهولة بالسكان، وتبلغ مساحتها المحصولية ٦٣٧٥٦٤ فدان،وتستخدم كمية من مياه الري قدرها ٨٥٤ مليون م^{٣} في العروة الشتوية،و١٤٢٢ مليون م^{٣} في العروة الصيفية. ويبلغ عدد المصارف بها ٩٦ مصرفا بأجمالي طول قدره ٧٧١,٧ كم^{٣} (مركز المعلومات بمحافظة المنوفية: ٢٠٠٥)، مما يتطلب قدراً عالياً من التعاون وقدراً من التحكم في مصادر الصراع يسمح بعلاقة متوازنة لإدارة نظامي الزراعة والري، هذا بالإضافة لأن محافظة المنوفية هي مسقط رأس الباحث الرئيسي.

شاملة البحث: تكونت شاملة البحث من جميع المرشدين الزراعيين في إدارة الأراضي والمياة علي المستوي الإقليمي وفي جميع الإدارات الزراعية بالمراكز والبالغ عددهم ١١٠ مرشدا زراعيا، وكذلك جميع مهندسي الري بمديرية الري البالغ عددهم ٥٥ مهندسا.

القياس وجمع البيانات:

تم إعداد مقياسين لكل من التعاون و مصادر الصراع، حيث أشتمل مقياس التعاون علي ٢٢ بندا، وأشتمل مقياس مصادر الصراع علي ١٦ بندا وذلك في صورتهما الأولية. وقد تم تطبيق المقياسين في صورتهما التجريبية علي عينة قوامها ٣٠ مبحوثا في محافظة القليوبية، نصفهم من المرشدين الزراعيين في إدارة الاراضى والمياه بمديرية الزراعة بالمحافظة، والنصف الأخر من مهندسي الري بمديرية الري في تلك المحافظة، حيث تم استيفاء البيانات بالمقابلة الشخصية باستخدام استمارة استبيان اشتملت علي عبارات المقياسين في صورتهما الأولية حيث يجيب المبحوث قرين كل بند من بنود المقياس الأول المتعلق بالتعاون علي متصل من أربع نقاط هي: قوي، ومتوسط، وضعيف، ونادر. و يجيب المبحوث قرين كل بند من بنود المقياس الثاني المتعلق بالصراع علي متصل من أربع نقاط هي: عالي، ومتوسط، وضعيف، ونادر. وقد أعطيت فئات المقياس الأول المتعلق بالتعاون القيم الدرجية التالية: (١،٢،٣،٤) مقابل كل من فئات الاستجابة (قوي، متوسط، ضعيف، نادر)، كما وقد أعطيت لفئات المقياس الثاني المتعلق بالصراع القيم الدرجية التالية:

(١،٢،٣،٤) مقابل كل من فئات الاستجابة (عالي، متوسط، ضعيف، نادر)، وذلك علي الترتيب، وبعد جمع البيانات وتفريغها أصبح لكل مبحوث درجة عن كل بند، ودرجة تعبر عن المجموع الكلي للدرجات التي حصل عليها في جميع البنود وذلك في كل من المقياسين المستخدمين.

وقد تم التأكد من الاتساق الداخلي لهذين المقياسين من خلال تحقيق اتساق درجة كل بند من بنود مقياس التعاون (٢٢ بندا) مع الدرجة الكلية للمقياس، وكذلك كل بند من بنود مقياس الصراع (١٦ بندا) مع الدرجة الكلية للمقياس. حيث تراوحت قيم معاملات ارتباط كل بند مع كل من الدرجة الكلية للمقياس الذي يسهم في قياسه بين حد ادني قدره (٠,٤٠٤) و بين حد اعلي قدره (٠,٧٦٠) وجميعها ذات دلالة معنوية عند مستوي معنوية ٠,٠١ بالنسبة لمقياس التعاون، وتراوحت بين حد ادني قدره (٠,٣٦١) وحد اعلي قدره (٠,٥٩٨) وجميعها ذات دلالة معنوية عند مستوي معنوية ٠,٠١ بالنسبة لمقياس الصراع، كما تم حساب معامل ثبات المقياسين المستخدمين باستخدام معادلة " كرونباخ Cronbach " والذي يطلق عليه معامل ألفا (∝) (خيري، ١٩٧٠ : ٤٢٩) الذي بلغت قيمته ٠,٩٠٦ لمقياس التعاون، و ٠,٧٦ لمقياس الصراع، مما يعطي دلالة قوية علي ثبات المقياسين المستخدمين، وكذلك تم التحقق من الصدق الذاتي للمقياسين بحساب الجذر ألتربيعي لمعامل ثبات كل مقياس المستخرج من معادلة " كرونباخ " (السيد، ١٩٧٩: ٥٥٣) فوجد أنها تساوي ٠,٩٥ ، و٠,٨٧ وذلك لكل من مقياس التعاون والصراع علي الترتيب. وبناء عليه فقد تبين أن جميع عبارات المقياسيين صالحة للقياس، وبذلك استقر المقياسيين في صيغتهما النهائية علي تكوينه الأصلي بنفس عدد العبارات وبنفس فئات القياس.

وللتعرف علي مستوي التعاون ومستوي تواجد مصادر الصراع فقد تم تقسيم مدي درجات مقياس التعاون إلي ثلاثة مستويات: ضعيف (اقل من ٤٤ درجة)، ومتوسط (من ٤٤ إلي اقل من ٦٦ درجة)، وقوي (من ٦٦ إلي ٨٨ درجة). كما تم تقسيم مدي درجات مقياس الصراع إلي ثلاث مستويات: ضعيف (اقل من ٣٢ درجة)، ومتوسط (من ٣٢ إلي اقل من ٤٨ درجة)، وقوي (من ٤٨ إلي ٦٤ درجة).

وقد تم جمع البيانات خلال شهري أغسطس وسبتمبر عام ٢٠٠٥ بالمقابلة الشخصية مع المبحوثين باستخدام استمارة استبيان، تكونت في صورتها النهائية من أربع أقسام: القسم الأول يتضمن بعض المتغيرات الشخصية والمهنية للمبحوثين وهي السن، والمؤهل الدراسي، والخبرة الوظيفية، والدورات التدريبية التي حضرها المبحوثين من مهندسي الري في مجال ترشيد استهلاك المياه، والمبحوثين من المرشدين الزراعيين في مجال إدارة المياه والقسم الثاني يشتمل علي مقياس التعاون، وكذلك شكل التعاون فيما يتعلق ببنود مقياس التعاون علي مؤشر متدرج من فئتين هي رسمي وغير رسمي، والقسم الثالث يتضمن مقياس الصراع، والقسم الرابع يتضمن المقترحات التي تدعم التعاون بين تنظيمي الإرشاد الزراعي والري علي المستوي المحلي، وطلب من كل مبحوث وضع الاستجابة التي يراها مناسبة علي مؤشر متدرج من ثلاث فئات (موافق، وسيان، وغير موافق).

وقد استخدم في عرض وتحليل البيانات العرض الجدولي بالتكرارات والمتوسط الحسابي والنسبة المئوية.

الخصائص الشخصية والمهنية للمبحوثين وهي:

١ – السن: تبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (١) أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (٧٨,١٨٪) من المرشدين الزراعيين في الفئة العمرية (من ٤٨ – ٥٩ سنة)، وحوالي خمسهم (٢٠,٩١٪) في الفئة العمرية (من ٣٥ – ٤٧ سنة)، بينما بقية المبحوثين (٠,٩٪) في الفئة العمرية (من ٢٣ – ٣٤ سنة).كما تبين النتائج بنفس الجدول أن حوالي خمسي المبحوثين من مهندسي الري (٤١,٨٢٪) في الفئة العمرية (من ٢٣ – ٣٤ سنة) ومثلهم أيضا في الفئة العمرية (من ٤٨ – ٥٩ سنة)، في حين أن ما يقرب من سدسهم (١٦,٣٦٪) في الفئة العمرية (من ٣٥ – ٤٧ سنة)، مما يشير إلي ارتفاع أعمار المبحوثين من المرشدين الزراعيين عن المبحوثين من مهندسي الري.

كما يتضح من نفس الجدول أن ما يقرب من ثلثي إجمالي المبحوثين (٦٦,٠٦٪) في الفئة العمرية (من ٤٨ – ٥٩ سنة) الأمر الذي يعني أن قدراً لا باس به من إجمالي المبحوثين قد اقترب من سن نهاية الخدمة الوظيفية دون توفر كوادر جديدة تحل محلهم، مما قد ينعكس سلبيا علي مستوي التعاون الحالي كلما تناقصت أعداد الكوادر المتعاونة حاليا لتحقيق الأهداف المشتركة للتنظيمين.

٢ – المؤهل الدراسي: أفادت النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) أن ما يقرب من ثلثي المبحوثين (٦١,٨٪) من المرشدين الزراعيين حاصلون علي مؤهل عال، وان جميع المبحوثين من مهندسي الري يحملون مؤهلا عاليا، وتشير النتائج بنفس الجدول إلي أن ما يقرب من ثلاثة أرباع إجمالي المبحوثين (٧٤,٥٥٪) حاصلون علي مؤهل عال الأمر الذي يتيح قدراً كبيراً من الفهم والتحاور والتعامل مع بعضهم البعض بما يفيد التعاون علي إنجاز المهام الإرشادية والإروائية.

٣ – الخبرة الوظيفية: أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (٣) أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثين من المرشدين الزراعيين (٧٤,٥٥٪) لديهم خبرة وظيفية تتراوح بين (٢٤ – ٣٤ سنة)، وان خمسهم (٢٠٪) لديهم خبرة وظيفية (من ١٢ –٢٣ سنة) مما يشير إلي أن المرشدين الزراعيين ذوي خبرة وظيفية كبيرة نسبيا في العمل الزراعي. كما أفادت النتائج بنفس الجدول أن ما يقل قليلاً عن نصف عدد المبحوثين من مهندسي الري (٤٣,٦٤٪) لديهم خبرة وظيفية (من سنة – ١١ سنة)، وان ما يقرب من خمسيهم (٣٨,١٨٪) لديهم خبرة وظيفية امتدت إلي أكثر من ٢٤ سنة، وان أكثر من سدسهم (١٨,١٨٪) ذوي خبرة وظيفية (من ١٢ – ٢٣ سنة)، ويتضح من نفس الجدول أيضاً أن ما يقرب من ثلثي إجمالي المبحوثين (٦٢,٤٣٪) امتدت خبرتهم الوظيفية إلي أكثر من ٢٤ سنة مما يشير إلي كفاية الخبرة الوظيفية لدي المبحوثين بصفة عامة لتدعيم العلاقة بين الطرفين.

٤ – الدورات التدريبية: أبرزت النتائج الواردة بالجدول رقم (٤) أن حوالي ثلث المرشدين الزراعيين المبحوثين (٣٤,٥٥٪) لم يحصلوا علي دورات تدريبية في مجال إدارة المياه،وعلي الجانب الأخر فان أكثر من ثلث المبحوثين من مهندسي الري (٣٦,٣٥٪) لم يحصلوا علي دورات تدريبية في مجال ترشيد استهلاك المياه،مما يشير إلي أن أكثر من ثلث إجمالي المبحوثين (٣٥,١٦٪) لم يحصلوا أطلاقا علي دورات تدريبية تؤهلهم للتعاون والفهم المشترك لمجالات العمل المرجو تعاونهم علي تنفيذها.

النتائج ومناقشتها

أولا: مستوي التعاون بين التنظيم الزراعي و بين تنظيم الري علي المستوي المحلي من وجهة نظر المبحوثين.

تبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (٥) أن ما يقرب من ثلثي عدد المبحوثين (٦٤,٢٤٪) أفادوا بأن مستوي التعاون بين التنظيمين (قوي) وبمتوسط قدره ٧٢,٩٥ درجة، وان أكثر من خمس المبحوثين (٢١,٨٢٪) أشاروا بان مستوي التعاون (متوسط) وبمتوسط قدره ٥٦,٨٩ درجة، في حين رأي حوالي سبع المبحوثين (١٣,٩٤٪) بان مستوي التعاون بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري علي المستوي المحلي (ضعيف) بمتوسط قدره ٣٧,٥٢ درجة، كما أوضحت النتائج بنفس الجدول أن مستوي التعاون بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري (متوسط) بصفة عامة وبمتوسط قدره٦٤,٥١ درجة.

أما عن بنود مقياس التعاون فقد أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) أن أعلاها تنفيذا بنود: المساهمة في وضع التركيب ألمحصولي بما يتوافق مع المناوبات بمتوسط بلغ ٣,١ درجة وبما يعادل متوسط نسبي قدره ٧٧,٥٪، والمشاركة في تحديد احتياجات المياه طبقا لنوع المحصول بمتوسط بلغ ٣,٠٨ درجة وبما يعادل متوسط نسبي قدره ٧٧٪، والمساهمة في توزيع المياه وتوصيلها بعدالة للزراع بمتوسط بلغ ٣,٠٨ درجة وبما يعادل متوسط نسبي قدره ٧٧٪، والمساهمة في توصيل المياة للزراع بالكمية المناسبة في الوقت المناسب بمتوسط بلغ ٣,٠٥ درجة وبما يعادل متوسط نسبي قدره ٧٦,٢٥٪، والمشاركة في التوعية للتوقيت المناسب لري المحاصيل المختلفة بمتوسط بلغ ٣,٠٤ درجة وبما يعادل متوسط نسبي قدره ٧٦٪، والمساهمة في التوعية بالري الليلي وتخطيط الارض تبعا لميولها والري بالحوال بمتوسط بلغ ٣,٠١ وبما يعادل متوسط نسبي قدره ٧٥,٢٥٪.

بينما كانت اقل بنود التعاون تنفيذا هي: المشاركة في التوعية بعدم الري بالراحة بمتوسط بلغ ٢,٧٧ درجة وبما يعادل متوسط نسبي قدره ٦٩,٢٥٪، والمساهمة في التوسع في مشروعات تطوير الري في الأراضي الجديدة بمتوسط بلغ ٢,٧٥ درجة وبما يعادل متوسط نسبي قدره ٦٨,٧٥٪، والمشاركة في تبطين المسا قي وصيانتها بمتوسط بلغ ٢,٦٤ درجة وبما يعادل متوسط نسبي قدره ٦٦٪، وعلي الرغم من أن هذه النتائج لا تشير إلي تعاون ضعيف إلا أن أهمية هذه البنود تستدعي تعاونا اكبر لتنفيذها علي الوجه الأكمل.

هذا وقد بلغ المتوسط العام لتنفيذ علاقة التعاون بين التنظيم الزراعي وتنظيم الري من وجهة نظر المبحوثين ٦٤,٤٥ درجة وبما يعادل متوسط نسبي قدره ٧٣,٢٤٪، مما يعني أن مستوي التعاون بين التنظيميين متوسطاً بصفة عامة، الأمر الذي يتطلب استحداث آليات جديدة لرفع مستوي التعاون بين التنظيمين لتنفيذ أهدافهما المشتركة علي الوجة الأكمل.

ثانيا: رأي المبحوثين في شكل التعاون بين التنظيم الزراعي و بين تنظيم الري علي المستوي المحلي.

أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (٧) أن أقرب بنود التعاون إلي الشكل الرسمي من وجهة نظر المبحوثين كانت: المشاركة في إعداد دورات تدريبية في إدارة نظم الري (٨٩,٠٩٪)، والمساهمة في توصيل المياه للزراع بالكمية المناسبة في الوقت المناسب (٧٧,٦٪)، والمساهمة في

التطبيق الحازم لقوانين الري والصرف (٧٦,٩٧٪)، والمساهمة في توزيع المياه وتوصيلها بعدالة للزراع (٧٥,٨٪)، و المساهمة في إحكام ضبط مناوبات الري والمقننات المائية (٧٥,٧٦٪)، في حين جاءت أقرب بنود التعاون من الشكل غير الرسمي من وجهة نظر المبحوثين: المساهمة في التوعية بالري الليلي وتخطيط الارض تبعا لميولها والري بالحوال (٦٩,٠٩٪)، والمشاركة في التوعية بعدم الري بالراحة (٦٦,٣٦٪)، والمشاركة في التوعية للتوقيت المناسب لري المحاصيل المختلفة (٦٢,٤٢٪)، والمشاركة في تشغيل المسا قي وحل مشاكل المنتفعين عليها من وجهة نظر المبحوثين (٦١,٨٢٪).

وقد أبرزت النتائج بنفس الجدول أن أكثر من نصف المبحوثين (٥٥,٢٦٪) ذكروا أن شكل التعاون بين التنظيمين بصفة عامة اقرب إلي الشكل الرسمي، في حين ذكر بقية المبحوثين (٤٤,٧٤٪) أن شكل التعاون اقرب إلي الشكل غير الرسمي. مما يعني أن العلاقة بين التنظيمين لا توجد علي المستوي الرسمي فقط وإنما توجد علاقات تعاونية غير رسمية بينهما لتنفيذ المهام التي يشتركان معا في أدائها، ولاشك انه كلما ازداد التعاون غير الرسمي فان ذلك يوطد العلاقة بين التنظيمين، ويشير إلي اتجاهات ايجابية بينهما نحو التعاون المثمر وينعكس ايجابيا علي تحقيق الأهداف المشتركة مما يستوجب تشجيع انتشار هذا الشكل من التعاون وتحفيزه حتي لاتحد الرسميات من مستوي التعاون بين التنظيمين المدروسين.

ثالثا: مستوي تواجد مصادر الصراع بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري علي المستوي المحلي من وجهة نظر المبحوثين.

أشارت النتائج الواردة بالجدول رقم (٨) أن أكثر من ثلثي المبحوثين (٦٩,٧٠٪) ذكروا بان مستوي تواجد مصادر الصراع (متوسط) بمتوسط قدره ٣٦,٨٦ درجة، في حين ذكر حوالي سدس المبحوثين (١٦,٣٦٪) أن مستوي تواجد مصادر الصراع بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري علي المستوي المحلي (ضعيف) بمتوسط قدره ٢٦,٨٩ درجة، بينما أوضح ما يقرب من سبع المبحوثين (١٣,٩٤٪) أن مستوي تواجد مصادر الصراع (قوي) بمتوسط قدره ٥٢,٨٧ درجة، كما أشارت النتائج بنفس الجدول إلي أن مستوي تواجد مصادر الصراع بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري (متوسط) بصفة عامة وبمتوسط تواجد مصادر للصراع قدره ٣٧,٤٦ درجة.

كما أبرزت النتائج الواردة بالجدول رقم (٩) أن أكثر البنود دلالة علي وجود مصادر الصراع بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري من وجهة نظر المبحوثين هي: اختلاف القيم الشائعة بين العاملين بالتنظيم الإرشادي الزراعي كجهاز تعليمي عنها بين العاملين بالري كجهاز خدمي بمتوسط بلغ ٢,٥٩ درجة وبما يعادل متوسط نسبي قدره ٦٤,٧٥٪، ووجود اتجاهات سلبية لدي بعض العاملين نحو العاملين بالتنظيم الآخر بمتوسط بلغ ٢,٥٣ درجة وبما يعادل متوسط نسبي قدره ٦٣,٢٥٪، وضعف خطوط الاتصال بين جهازي الإرشاد والري بمتوسط بلغ ٢,٤٤ درجة وبما يعادل متوسط نسبي قدره ٦١٪. في حين كان اقل البنود دلالة علي وجود مصادر الصراع: نقص المعرفة بالمهام المتعلقة بزيادة الإنتاج الزراعي الموكلة لكل طرف لدي الطرف الأخر بمتوسط بلغ ٢,٢٠ درجة وبما يعادل متوسط نسبي قدره ٥٥,٠٠٪.

هذا وقد بلغ المتوسط العام لوجود مصادر الصراع بين التنظيم الزراعي و بين تنظيم الري من وجهة نظر المبحوثين ٣٧,٤٦ درجة بما يعادل متوسط نسبي قدره ٥٨,٥٣٪، مما يشير إلي وجود قدر من مصادر الصراع بين التنظيميين، وقد يكون هذا القدر راجعا إلي اختلاف القيم الموجودة لديهما باعتبار أن التنظيم الإرشادي الزراعي تعليمي بالدرجة الأولي وان تنظيم الري خدمي بالدرجة الأولي علاوة إلي بعض الاتجاهات السلبية بينهما بشان الوضع الاجتماعي الآعلي لمهندسي الري مقارنة بالمرشدين الزراعيين الأمر الذي أدي إلي ضعف الاتصال بينهما، ولاشك أن الأمر يتطلب اخذ مصادر الصراع في الاعتبار وعدم السماح بنموها أو زيادة تأثيرها حتي لا يكون ذلك علي حساب التعاون بين التنظيمين وحتى يكون تنفيذ الأهداف المشتركة أكثر كفاءة وفاعلية. هذا بالإضافة إلي اختلاف المهام الموكلة إليهم بشان زيادة الإنتاج الزراعي.

رابعا: مقترحات المبحوثين لتدعيم العلاقة بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري من وجهة نظر المبحوثين من مسئولي الإرشاد الزراعي ومهندسي الري.

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (١٠) أن هناك ستة عشر مقترحا لتدعيم العلاقة بين التنظيم الزراعي وبين تنظيم الري وافق عليها المبحوثين بنسب تراوحت بين ٧٦,٩٧٪ وبين ٩٥,٧٦٪ من إجمالي المبحوثين، وقد جاء في مقدمتها خمسة مقترحات هي: عمل برامج تدريبية بمشاركة الوزارتين للمحافظة علي المياه وترشيد استهلاكها، وتنظيم اجتماعات دورية لكل من المسئولين بالوزارتين علي مستوي المحافظة، وإصدار قرار يتضمن سياسة واستراتيجية وزارتي الزراعة والري بالتعاون بين التنظيمين، وتشكيل لجان مشتركة من مسئولي الري والإرشاد للتنسيق بينهما علي مستوي المركز والمحافظة، وعمل برامج توعية بمشاركة الوزارتين للمحافظة علي صلاحية المياة للري، الأمر الذي يستوجب اهتمام المسئولين في كلا التنظيمين بالنظر لهذه المقترحات بعين الاعتبار لتوثيق العلاقة بينهما بما يؤدي إلي تحقيق الأهداف الزراعية الحالية والمستقبلية.

التوصيات

بناء علي النتائج السابقة يوصي البحث بما يلي لتدعيم العلاقة بين تنظيمي الإرشاد الزراعي والري:

١ــ ضرورة استحداث كوادر فنية قادرة علي استمرارية وتوطيد العلاقة بين التنظيمين خلفا للمستويات الوظيفية التي قرب إحالتها للتقاعد من الوظيفة.

٢ ــ ضرورة استكمال تدريب مهندسي الري في مجال ترشيد استهلاك مياه الري وكذلك تدريب المرشدين الزراعيين في مجال إدارة المياه.

٣ ــ استحداث آليات لتدعيم مشاركة كلا التنظيمين في تنفيذ البنود التي أوضحت النتائج ضعف التعاون أثناء تنفيذها مثل تبطين المسا قي وصيانتها، والتوسع في مشروعات تطوير الري في الأراضي الجديدة، والتوعية بعدم الري بالراحة، والمحافظة علي مياه الري من التلوث.

٤ ــ تشجيع وتحفيز التعاون غير الرسمي بين التنظيمين.

٥ ــ النظر بعين الاعتبار لمصادر الصراع الأكثر تواجدا بين التنظيمين مثل اختلاف القيم التنظيمية، ووجود بعض الاتجاهات السلبية، وضعف الاتصال.

٦ ــ العمل علي تنفيذ مقترحات المبحوثين لتقوية العلاقة بين التنظيمين.

الجدول (١): توزيع المبحوثين من المرشدين الزراعيين ومهندسي الري وفقا للسن.

الفئات	المرشدين الزراعيين		مهندسي الري		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
من ٢٣ –إلي ٣٤ سنة	١	٠,٩	٢٣	٤١,٨٢	٢٤	١٤,٥٥
من ٣٥ – إلي ٤٧ سنة	٢٣	٢٠,٩١	٩	١٦,٣٦	٣٢	١٩,٣٩
من ٤٨ إلي ٥٩ سنة	٨٦	٧٨,١٨	٢٣	٤١,٨٢	١٠٩	٦٦,٠٦
الإجمالي	١١٠	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٦٥	١٠٠

جدول (٢): توزيع المبحوثين من المرشدين الزراعيين ومهندسي الري وفقا للمؤهل الدراسي.

المؤهل	المرشدين الزراعيين		مهندسي الري		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
دبلوم زراعة	٣٨	٣٤,٥٥	--	–	٣٨	٢٣,٠٣
بكالوريوس	٦٨	٦١,٨٢	٥٥	١٠٠	١٢٣	٧٤,٥٥
دراسات عليا	٤	٣,٦٣	–	–	٤	٢,٤٢
الإجمالي	١١٠	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٦٥	١٠٠

ا لجدول (٣): توزيع المبحوثين من المرشدين الزراعيين ومهندسي الري وفقا للخبرة الوظيفية.

الفئات	المرشدين الزراعيين		مهندسي الري		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
من ١ إلي ١١ سنة	٦	٥,٤٥	٢٤	٤٣,٦٤	٣٠	١٨,١٨
من ١٢ إلي ٢٣ سنة	٢٢	٢٠,٠	١٠	١٨,١٨	٣٢	١٩,٣٩
من ٢٤ إلي ٣٤ سنة	٨٢	٧٤,٥٥	٢١	٣٨,١٨	١٠٣	٦٢,٤٣
الإجمالي	١١٠	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٦٥	١٠٠

الجدول (٤): توزيع المبحوثين من المرشدين الزراعيين وفقا لحضورهم دورات إدارة المياة ومهندسي الري وفقا لحضورهم دورات في مجال ترشيد استهلاك المياه.

الفئات	المرشدين الزراعيين		مهندسي الري		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
لم يحصلوا علي دورات تدريبية.	٣٨	٣٤,٥٥	٢٠	٣٦,٣٥	٥٨	٣٥,١٦
حصلوا علي دورة تدريبية واحدة.	٢٧	٢٤,٥٥	٨	١٤,٥٥	٣٥	٢١,٢١
حصلوا علي دورتان تدريبيتان.	٢٢	٢٠,٠	١٣	٢٣,٦٥	٣٥	٢١,٢١
حصلوا علي ثلاث دورات تدريبية.	١٨	١٦,٣٦	٧	١٢,٧٣	٢٥	١٥,١٥
حصلوا علي أربع دورات تدريبية.	٤	٣,٦٤	٥	٩,١	٩	٥,٤٥
حصلوا علي خمس دورات تدريبية.	١	٠,٩٠	٢	٣,٦٣	٣	١,٨٢
الإجمالي	١١٠	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٦٥	١٠٠

الجدول (٥): مستوي التعاون بين تنظيمي الزراعة والري من وجهة نظر المبحوثين

مستوي التعاون	التكرار	٪	الإجمالي	المتوسط
ضعيف	٢٣	١٣,٩٤	٨٦٣	٣٧,٥٢
متوسط	٣٦	٢١,٨٢	٢٠٤٨	٥٦,٨٩
قوي	١٠٦	٦٤,٢٤	٧٧٣٣	٧٢,٩٥
الإجمالي	١٦٥	١٠٠	١٠٦٤٤	٦٤,٥١

ا لجدول (٦): ترتيب تنفيذ بنود التعاون بين تنظيمي الزراعة والري من وجهة نظر المبحوثين.

العبارة	قوي		متوسط		ضعيف		نادر		المتوسط المرجح	المتوسط ٪
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
المساهمة في وضع التركيب المحصولي بما يتوافق مع المناوبات.	٧٦	٤٦,١	٥٣	٣٢,١	١٢	٧,٣	٢٤	١٤,٥	٣,١	٧٧,٥
المشاركة في تحديد احتياجات المياه طبقا لنوع المحصول.	٦٩	٤١,٨	٦٢	٣٧,٦	١٣	٧,٩	٢١	١٢,٧	٣,٠٨	٧٧,٠
المساهمة في توزيع المياه وتوصيلها بعدالة للزراع.	٧٠	٤٢,٥	٥٧	٣٤,٥	١٩	١١,٥	١٩	١١,٥	٣,٠٨	٧٧,٠
المساهمة في توصيل المياه للزراع بالكمية المناسبة في الوقت المناسب.	٦٦	٤٠,٠	٥٩	٣٥,٨	٢٣	١٣,٩	١٧	١٠,٣	٣,٠٥	٧٦,٢٥
المشاركة في التوعية للتوقيت المناسب لري المحاصيل المختلفة.	٦٩	٤١,٨	٥٥	٣٣,٣	٢٠	١٢,٢	٢١	١٢,٧	٣,٠٤	٧٦,٠
المساهمة في التوعية بالري الليلي وتخطيط الارض تبعا لميولها والري بالحوال.	٦٢	٣٧,٦	٦٥	٣٩,٤	١٦	٩,٧	٢٢	١٣,٣	٣,٠١	٧٥,٢٥
المساهمة في التطبيق الحازم لقوانين الري والصرف.	٦٢	٣٧,٦	٦٣	٣٨,٢	١٧	١٠,٣	٢٣	١٣,٩	٣,٠	٧٤,٧٥
المساهمة في صيانة بوابات وفتحات الري.	٥٩	٣٥,٨	٦٨	٤١,٢	١٥	٩,١	٢٣	١٣,٩	٣,٠	٧٤,٧٥
المشاركة في تشغيل المساقي وحل مشاكل المنتفعين عليها.	٦٣	٣٨,٢	٦٠	٣٦,٤	١٨	١٠,٩	٢٤	١٤,٥	٣,٠	٧٤,٥
المساهمة في تحديد مساحات المحاصيل الشرهة للمياه.	٧٥	٤٥,٥	٤٠	٢٤,٢	٢١	١٢,٧	٢٩	١٧,٦	٣,٠	٧٤,٥
المساهمة في إحكام ضبط مناوبات الري والمقننات المائية.	٦٥	٣٩,٤	٥٧	٣٤,٥	١٧	١٠,٣	٢٦	١٥,٨	٢,٩٨	٧٤,٥
المشاركة في التوعية باستخدام وسائل الري الحديثة.	٦٢	٣٧,٥	٦٠	٣٦,٤	١٧	١٠,٣	٢٦	١٥,٨	٢,٩٦	٧٤,٠
المساهمة في صيانة الترع وازالة الحشائش وتطهيرها.	٦٤	٣٨,٨	٥٦	٣٣,٩	١٤	٨,٥	٣١	١٨,٨	٢,٩٣	٧٣,٢٥
المساهمة في إعداد دورات تدريبية في إدارة نظم الري.	٦٨	٤١,٢	٤٢	٢٥,٤	٢٧	١٦,٤	٢٨	١٧,٠	٢,٩١	٧٢,٧٥
المساهمة في صيانة المصارف المغطاة والمكشوفة.	٦١	٣٦,٩	٥٨	٣٥,٢	١١	٦,٧	٣٥	٢١,٢	٢,٨٨	٧٢,٠
المشاركة في مكافحة ورد النيل ووسائله.	٥٥	٣٣,٣	٦٢	٣٧,٦	١٦	٩,٧	٣٢	١٩,٤	٢,٨٥	٧١,٢٥
المشاركة في التوعية بممارسات الري الصحيحة.	٥٩	٣٥,٨	٥٣	٣٢,١	٢١	١٢,٧	٣٢	١٩,٤	٢,٨٤	٧١,٠
المساهمة في إنشاء وحدات للتوجيه المائي.	٥٣	٣٢,١	٥٩	٣٥,٨	٢٤	١٤,٥	٢٩	١٧,٦	٢,٨٢	٧٠,٥
المشاركة في المحافظة علي مياه الري من التلوث.	٥٣	٣٢,١	٥٧	٣٤,٥	٢٧	١٦,٤	٢٨	١٧	٢,٨٢	٧٠,٥
المشاركة في التوعية بعدم الري بالراحة.	٥٨	٣٥,٢	٤١	٢٤,٨	٣٦	٢١,٨	٣٠	١٨,٢	٢,٧٧	٦٩,٢٥
المساهمة في التوسع في مشروعات تطوير الري في الأراضي الجديدة.	٥٧	٣٤,٥	٥١	٣٠,٩	١٥	٩,١	٤٢	٢٥,٥	٢,٧٥	٦٨,٧٥
المشاركة في تبطين المساقي وصيانتها.	٤٤	٢٦,٧	٥٢	٣١,٥	٣٤	٢٠,٦	٣٥	٢١,٢	٢,٦٤	٦٦,٠
الإجمالي	١٣٧٠	٣٧,٧٤	١٢٣٠	٣٣,٨٨	٤٣٣	١١,٩٣	٥٩٧	١٦,٤٥	٦٤,٥١	٧٣,٢٤

الجدول (٧): ترتيب بنود التعاون وفقا للشكل من وجهة نظر المبحوثين

العبارة	المرشدين الزراعيين				مهندسي الري				الاجمالي			
	رسمي		غير رسمي		رسمي		غير رسمي		رسمي		غير رسمي	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
المساهمة في إعداد دورات تدريبية في إدارة نظم الري.	١٠٠	٩٠,٩١	١٠	٩,٠٩	٤٧	٨٥,٤٦	٨	١٤,٤٥	١٤٧	٨٩,٠٩	١٨	١٠,٩١
المساهمة في توصيل المياه للزراع بالكمية المناسبة في الوقت المناسب.	٨٠	٧٢,٧٣	٣٠	٢٧,٢٧	٤٨	٨٧,٢٧	٧	١٢,٧٣	١٢٨	٧٧,٦	٣٧	٢٢,٤
المساهمة في التطبيق الحازم لقوانين الري والصرف.	٨٤	٧٦,٣٦	٢٦	٢٣,٦٤	٤٣	٧٨,١٨	١٢	٢١,٨٢	١٢٧	٧٦,٩٧	٣٨	٢٣,٠٣
المساهمة في توزيع المياه وتوصيلها بعدالة للزراع.	٧٦	٦٩,٠٩	٣٤	٣٠,٩١	٤٩	٨٩,٠٩	٦	١٠,٩١	١٢٥	٧٥,٨	٤٠	٢٤,٢
المساهمة في إحكام ضبط مناوبات الري والمقننات المائية.	٧٨	٧٠,٩١	٣٢	٢٩,٠٩	٤٧	٨٥,٤٦	٨	١٤,٥٥	١٢٥	٧٥,٧٦	٤٠	٢٤,٢٤
المشاركة في التوعية باستخدام وسائل الري الحديثة.	٩٢	٨٣,٦٤	١٨	١٦,٣٦	٢٤	٤٣,٦٤	٣١	٥٦,٣٦	١١٦	٧٠,٣٠	٤٩	٢٩,٧٠
المساهمة في تحديد مساحات المحاصيل الشرهة للمياه.	٨٢	٧٤,٥٥	٢٨	٢٥,٤٦	٣٣	٦٠,٠	٢٢	٤٠,٠	١١٥	٦٩,٧٠	٥٠	٣٠,٣٠
المساهمة في وضع التركيب المحصولي بما يتوافق مع المناوبات.	٦٤	٥٨,١٨	٤٦	٤١,٨٢	٤٢	٧٦,٣٦	١٣	٢٣,٦٤	١٠٦	٦٤,٢٤	٥٩	٣٥,٧٦
المساهمة في صيانة بوابات وفتحات الري.	٤٥	٤٠,٩١	٦٥	٥٩,٠٩	٤٣	٧٨,١٨	١٢	٢١,٨١	٨٨	٥٣,٣٣	٧٧	٤٦,٦٧
المشاركة في المحافظة على مياه الري من التلوث.	٦٣	٥٧,٢٧	٤٧	٤٢,٧٣	٢٣	٤١,٨٠	٣٢	٥٨,١٨	٨٦	٥٢,١٢	٧٩	٤٧,٨٨
المساهمة في صيانة الترع وازالة الحشائش وتطهيرها.	٥٠	٤٥,٤٦	٦٠	٥٤,٥٥	٣٥	٦٣,٦٤	٢٠	٣٦,٣٦	٨٥	٥١,٥٢	٨٠	٤٨,٤٨
المشاركة في تحديد احتياجات المياه طبقا لنوع المحصول.	٧٤	٦٧,٢٧	٣٦	٣٢,٧٣	١٠	١٧,١٨	٤٥	٨١,٨٢	٨٤	٥٠,٩١	٨١	٤٩,٠٩
المساهمة في التوسع في مشروعات تطوير الري في الأراضي الجديدة.	٦٠	٥٤,٥٥	٥٠	٤٥,٤٦	٢٢	٤٠,٠	٣٣	٦٠,٠	٨٢	٤٩,٧٠	٨٣	٥٠,٣
المساهمة في صيانة المصارف المغطاة والمكشوفة.	٤٠	٣٦,٣٦	٧٠	٦٣,٦٤	٣٥	٦٣,٦٤	٢٠	٣٦,٣٦	٧٥	٤٥,٤٥	٩٠	٥٤,٥٥
المشاركة في مكافحة ورد النيل ووسائله.	٤٦	٤١,٨٢	٦٤	٥٨,١٨	٢٧	٤٩,٠٩	٢٨	٥٠,٩١	٧٣	٤٤,٢٤	٩٢	٥٥,٧٦

تابع الجدول (٧): ترتيب بنود التعاون وفقا للشكل من وجهة نظر المبحوثين.

العبارة	المرشدين الزراعيين				مهندسي الري				الإجمالي			
	رسمي		غير رسمي		رسمي		غير رسمي		رسمي		غير رسمي	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
المساهمة في إنشاء وحدات للتوجية المائي.	٢٨	٢٥,٤٦	٨٢	٧٤,٥٥	٤٥	٨١,٨٢	١٠	١٨,١٨	٧٣	٤٤,٢٤	٩٢	٥٥,٧٦
المشاركة في تبطين المسا قي وصيانتها.	٤٨	٤٣,٦٤	٦٢	٥٦,٣٦	٢٥	٤٥,٤٦	٣٠	٥٤,٥٥	٧٣	٤٤,٢٤	٩٢	٥٥,٧٦
المشاركة في التوعية بممارسات الري الصحيحة.	٤٦	٤١,٨٢	٦٤	٥٨,١٨	٢١	٣٨,١٨	٣٤	٦١,٨٢	٦٧	٤٠,٦١	٩٨	٥٩,٣٩
المشاركة في تشغيل المسا قي وحل مشاكل المنتفعين عليها.	٤٥	٤٠,٩١	٦٥	٥٩,٠٩	١٨	٣٢,٧٣	٣٧	٦٧,٢٧	٦٣	٣٨,١٨	١٠٢	٦١,٨٢
المشاركة في التوعية للتوقيت المناسب لري المحاصيل المختلفة.	٤٧	٤٢,٧٣	٦٣	٥٧,٢٧	١٥	٢٧,٢٧	٤٠	٧٢,٧٣	٦٢	٣٧,٥٨	١٠٣	٦٢,٤٢
المشاركة في التوعية بعدم الري بالراحة.	٣٧	٣٣,٦٤	٧٣	٦٦,٣٦	١٨	٣٢,٧٣	٣٧	٦٧,٢٧	٥٥	٣٣,٣٣	١١٠	٦٦,٦٧
المساهمة في التوعية بالري الليلي وتخطيط الارض تبعا لميولها والري بالحوال.	٣٥	٣١,٨٢	٧٥	٦٨,١٨	١٦	٢٩,٠٩	٣٩	٧٠,٩١	٥١	٣٠,٩١	١١٤	٦٩,٠٩
الإجمالي	١٣٢٠	٥٤,٥٥	١١٠٠	٤٥,٤٥	٦٨٦	٥٦,٦٩	٥٢٤	٤٣,٣١	٢٠٠٦	٥٥,٢٦	١٦٢٤	٤٤,٧٤

الجدول (٨): مستوي مصادر الصراع بين تنظيمي الزراعة والري من وجهة نظر المبحوثين.

مستوي مصادر الصراع	تكرار	٪	الإجمالي	متوسط
ضعيف	٢٧	١٦,٣٦	٧٢٦	٢٦,٨٩
متوسط	١١٥	٦٩,٧٠	٤٢٣٩	٣٦,٨٦
قوي	٢٣	١٣,٩٤	١٢١٦	٥٢,٨٧
الإجمالي	١٦٥	١٠٠	٦١٨١	٣٧,٤٦

الجدول (٩): ترتيب مصادر الصراع من حيث درجة تواجدها بين تنظيمي الزراعة والري من وجهه نظر المبحوثين.

العبارة	عالي		متوسط		منخفض		نادراً		المتوسط المرجح	المتوسط ٪
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
اختلاف القيم السائدة بين العاملين بالتنظيم الإرشادي كجهاز تعليمي عنها بين العاملين بالري كجهاز خدمي.	٥٣	٣٢,١	٢٩	١٧,٦	٤٥	٢٧,٣	٣٨	٢٣,٠	٢,٥٩	٦٤,٧٥
وجود اتجاهات سلبية لدي بعض العاملين نحو العاملين بالتنظيم الآخر.	٤٢	٢٥,٢	٣٧	٢٢,٤	٥٣	٣٢,١	٣٣	٢٠,٠	٢,٥٣	٦٣,٢٥
ضعف خطوط الاتصال بين جهازي الإرشاد والري.	٤٤	٢٦,٧	٣٠,٠	١٨,٢	٤٦	٢٧,٩	٤٥	٢٧,٢	٢,٤٤	٦١,٠
عدم وجود قاعدة بيانات متاحة للطرفين تضم مجالات وأنشطة كل من القطاعين.	٣٤	٢٠,٦	٣٤	٢٠,٦	٥٩	٣٥,٨	٣٨	٢٣,٠	٢,٣٩	٥٩,٧٥
اختلاف توقعات كل طرف لسلوكيات الطرف الأخر عما يا ملة.	٣٩	٢٣,٦	٢٥	١٥,١	٥٩	٣٥,٨	٤٢	٢٥,٥	٢,٣٧	٥٩,٢٥
تعارض الآراء الأولويات بين جهازي الإرشاد والري.	٤٠	٢٤,٢	٢٦	١٥,٨	٥١	٣٠,٩	٤٨	٢٩,١	٢,٣٥	٥٨,٧٥
التبادل غير الكافي للمعلومات بين الجهازين.	٣٧	٢٢,٤	٣١	١٨,٨	٤٩	٢٩,٧	٤٨	٢٩,١	٢,٣٥	٥٨,٧٥
قلة الوسائل و الطرق الاتصالية المتبعة من كل طرف لدي الطرف الأخر.	٣٤	٢٠,٦	٣٣	٢٠,٠	٥٠	٣٠,٣	٤٨	٢٩,١	٢,٣٢	٥٨,٠
ضعف التنسيق بين مسئولي الجهازين.	٣٦	٢١,٨	٣٠	١٨,٢	٥٠	٣٠,٣	٤٩	٢٩,٧	٢,٣٢	٥٨,٠
غموض اللوائح والقوانين والتشريعات التي تنظم العلاقة بين الإرشاد والري.	٣٣	٢٠,٠	٢٩	١٧,٦	٥٩	٣٥,٧	٤٤	٢٦,٧	٢,٣١	٥٧,٧٥
جمود وروتينية النظام في جهاز الإرشاد الزراعي ووزارة الري.	٢٧	١٦,٤	٤٢	٢٥,٢	٤٥	٢٧,٣	٥١	٣٠,٩	٢,٢٧	٥٦,٧٥
عدم التقاء الأهداف بين كل من قطاعي الإرشاد والري.	٣٣	٢٠,٠	٣٣	٢٠,٠	٤٤	٢٦,٧	٥٥	٣٣,٣	٢,٢٧	٥٦,٧٥
عدم وضوح الاختصاصات المشتركة بين جهازي الإرشاد الزراعي والري.	٢٧	١٦,٤	٤٠	٢٤,٢	٤٧	٢٨,٥	٥١	٣٠,٩	٢,٢٦	٦٥,٥٠
رؤية العاملين كل في منظمته علي أن دوره هو المهم.	٣٨	٢٣,٠	٢١	١٢,٧	٥٠	٣٠,٣	٥٦	٣٤,٠	٢,٢٥	٥٦,٢٥
ضعف الروابط التنظيمية والإدارية لتنظيم العلاقة بين الإرشاد والري.	٤٠	٢٤,٣	٢٢	١٣,٣	٤١	٢٤,٨	٦٢	٣٧,٦	٢,٢٤	٥٦,٠
نقص المعرفة بالمهام المتعلقة بزيادة الإنتاج الزراعي الموكلة لكل طرف لدي الطرف الأخر.	٣٠	١٨,٢	٣١	١٨,٨	٤٦	٢٧,٩	٥٨	٣٥,١	٢,٢٠	٥٥,٠
الإجمالي	٥٨٧	٢٢,٢٣	٤٩٣	١١,٦٧	٧٩٤	٣٠,٠٨	٧٦٦	٢٩,٠٢	٣٧,٤٦	٥٨,٥٣

الجدول رقم (١٠) ترتيب مقترحات تدعيم العلاقة بين تنظيمي الزراعة والري من وجهة نظر المبحوثين

م	المقترحات	موافق		سيان		غير موافق	
		تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
١	عمل برامج تدريبية بمشاركة التنظيمين للمحافظة علي المياه وترشيد استهلاكها.	١٥٨	٩٥,٧٦	٦	٣,٦٤	١	٠,٦
٢	تنظيم اجتماعات دورية لكل من المسئولين بالتنظيمين علي مستوي المحافظة.	١٥٨	٩٥,٧٦	٦	٣,٦٤	١	٠,٦
٣	إصدار قرار يتضمن سياسة واستراتيجية وزارتي الزراعة والري بالتعاون بين التنظيمين.	١٥٨	٩٥,٧٦	٤	٢,٤٢	٣	١,٨٢
٤	تشكيل لجان مشتركة من المسئولي بالتنظيمين للتنسيق بينهما علي مستوي المركز والمحافظة.	١٥٦	٩٤,٥٥	٩	٥,٤٥	–	–
٥	عمل برامج توعية بمشاركة التنظيمين للمحافظة علي صلاحية المياه للري.	١٥٦	٩٤,٥٥	٩	٥,٤٥	–	–
٦	اشتراك المسئولين بالتنظيمين الاجتماعات والمؤتمرات والندوات الإرشادية.	١٥٥	٩٣,٩٤	٦	٣,٦٤	٤	٢,٤٢
٧	قانون أو تشريع ولوائح وإجراءات من الدولة تحكم تلك العلاقة.	١٥٤	٩٣,٣٤	٧	٤,٢٤	٤	٢,٤٢
٨	تدعيم المسئولين بالتنظيمين لهذه العلاقة بين التنظيمين وإصدار تصريحات عامة بذلك.	١٥٣	٩٢,٧٣	١١	٦,٦٧	١	٠,٦
٩	تدعيم التنظيمين معا لتكوين منظمات مستخدمي المياه لعدالة توزيع المياه.	١٥٣	٩٢,٧٢	٨	٤,٨٦	٤	٢,٤٢
١٠	إنشاء جهاز للمعلومات يعمل به أخصائيو مواد الإرشادية ليكونوا حلقة الاتصال بين بالتنظيمين.	١٤٩	٩٠,٣١	٩	٥,٤٥	٧	٤,٢٤
١١	توجيهات المسئولين بالدولة للتنظيمين	١٤٨	٨٩,٧٠	١٤	٨,٤٨	٣	١,٨٢
١٢	اشتراك الإرشاديين مع مسئولي الري علي مستوي المركز والمحافظة لطلب الاحتياجات المتوافقة من المياه مع العمليات الزراعية.	١٤٧	٨٩,٠٩	١١	٦,٦٧	٧	٤,٢٤
١٣	إنشاء مكتب للاتصال بالمحافظة ليكون حلقة الاتصال بين بالتنظيمين .	١٤٣	٨٦,٦٧	١٣	٧,٨٨	٩	٥,٤٥
١٤	قيام مسئولي الري بزيارة الإرشاديين بالمحافظة لبحث المشكلات الميدانية الزراعية.	١٤٢	٨٦,٠٦	١٨	١٠,٩١	٥	٣,٠٣
١٥	اشتراك الإرشاديين مع مسئولي الري لمتابعة عمليات الإصلاح والصيانة للترع والمسا قي.	١٢٩	٧٨,١٩	١٤	٨,٤٨	٢٢	١٣,٣٣
١٦	اشتراك الإرشاديين بالمحافظة مع مسئولي الري في اللجان الخاصة بقياسات المياه.	١٢٧	٧٦,٩٧	١٦	٩,٧٠	٢٢	١٣,٣٣
	الإجمالي	٢٣٨٦	٩٠,٣٨	١٦١	٦,١٠	٩٣	٣,٥٢

المراجع

١- أبو حطب، رضا عبد الخالق (دكتور) ١٩٩٧ ملامح السلوك الاروائي لبدو شمال سيناء والتطبيقات المستفادة في إرشاد مزارعي المجتمعات المستحدثة، ندوة الأمن المائي في مصر كأحد تحديات التنمية في المستقبل، مركز الإرشاد الزراعي والتدريب بكلية الزراعة، جامعة القاهرة،.

٢ – استراتيجية التنمية الزراعية في مصر في التسعينات (الأهداف – المحددات – الآليات) ١٩٩٣ وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

٣ – الطنوبي، محمد محمد عمر (دكتور) ١٩٩٨ مرجع الإرشاد الزراعي، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان .

٤ – بشاي، فهمي وسعد نصار،وضياءعبده (دكاترة)١٩٩٢ الموارد الاقتصادية في قطاع الزراعة في جمهورية مصر العربية، الجزء الرابع، تحليل السياسات الزراعية في جمهورية مصر العربية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

٥ – جرينبرج، جيرالد وروبرت بارون، إدارة السلوك في المنظمات، تعريب ومراجعة رفاعي محمد رفاعي و إسماعيل علي بسيوني (دكاترة) ٢٠٠٤ دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية .

٦ – حسن، محمد حربي (دكتور) ١٩٨٩ علم المنظمة الأصول والتطور والتكامل، جامعة الموصل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.

٧ – ريحان، إبراهيم إبراهيم وآخرون (دكاترة) ٢٠٠١ تنمية ريفية، كلية الزراعة، جامعة عين شمس .

٨ – سالم، حسين سالم (دكتور) ١٩٩٨ دور الإرشاد الزراعي في ترشيد مياه الري في الوطن العربي، مؤتمر الإرشاد الزراعي وتحديات التنمية الزراعية في الوطن العربي، اتحاد الجامعات العربية، جامعة القاهرة، القاهرة .

٩ – عائب، حبيب (دكتور) ١٩٩٧ السياسة المائية في مصر، ندوة الأمن المائي في مصر كأحد تحديات التنمية في المستقبل، مركز الإرشاد الزراعي والتدريب بكلية الزراعة، جامعة القاهرة .

١٠ – علام، محمد نصر الدين (دكتور) ٢٠٠١ المياه والأراضي الزراعية في مصر – الماضي والحاضر والمستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة .

١١ – غيث، محمد عاطف (دكتور) ١٩٧٩ قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .

١٢ – فريد، محمد احمد وإبراهيم سيد احمد أبو حليمة (دكتوران) ١٩٩٤ / ١٩٩٥ التوتر المحسوس كأحد أساليب دراسة صراع العلاقة بين البحث الزراعي والإرشاد الزراعي: دراسة في مصادر صراع العلاقة بينهم كما يراها كل من مسؤلي الإرشاد الزراعي بجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية بإقليم تهامة، مجلة الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي، المجلد الأول، القاهرة .

١٣ – قشطة، عبد الحليم عباس وعماد مختار الشافعي (دكتوران) نوفمبر ١٩٩٧ سلوكيات الزراع في مجال استخدام مياه الري، المؤتمر الثالث " دور الإرشاد الزراعي في ترشيد مياه الري في أراضي الوادي القديم لجمهورية مصر العربية، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي .

١٤ – مخيمر، سامي (دكتور) وخالد حجازي ١٩٩٦أزمة المياه في المنطقة العربيـــة – الحقـــائق والبدائل الممكنة، عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، الكويت .

١٥ – مدكور، إبراهيم ١٩٧٥ معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .

١٦ – مركز المعلومات بمحافظة المنوفية، اشراقة عام ٢٠٠٥، محافظة المنوفية، ٢٠٠٥.

17 - Griffin, Ricky W. 1996. Management, 5th Edition, Houghton Mifflin Company, New Jersey, U.S.A.

18 - Hall, R. H., 1982. Organization: Structure and Process, Third Edition, Englewood Cliffs, Printic – Hall, Inc., New Jersey, U.S.A.

19 - Hougland, Jammes G. Jr. and Sutton, Willis A. 1978. Factors Influencing Degree of involvement in Inter organizational relationships in a Rural Contry, Rural Sociology, (42), 4.

20 - Lancaster, j. j. 1966. Extension Organizations in: Sanders H. C., *et al* (eds) The cooperative extension service, Englewood Cliffs, N. J., U.S.A.

21 - Milton, C. R. 1981. Human Behavior in Organization: Three levels of Behavior Printic Hall Englewood Cliffs, N. J, U.S.A.

22 - Robbins, Stephen P. 1990. Organization Theory- structure, design, and applications, second edition, Prentice- Hall International, Inc., U.S.A.

RELATIONSHIP BETWEEN THE EGYPTIAN AGRICULTURAL ORGANIZATION AND IRRIGATION ORGANIZATION IN THE CONTEXT OF ECONOMIC FREE MARKET POLICY IN MENOUFIYA GOVERNORATE

EL-DAMATY, M. M. M., H. M. M. SALEH AND M. H. MAZEN

Agricultural Extension and Rural Development Research Institute, ARC, Giza, Egypt

(Manuscript received 6 August 2006)

Abstract

The main objectives of this research were to: identify cooperation level between the Egyptian agricultural organization and irrigation organization at the local level; identify available forms of cooperation between the two studied organizations; identify the level of conflict sources between the two studied organizations as perceived by the respondents, and identify the respondents suggestions for supporting the relationship between the two studied organizations at the local level.

The study population was composed of 165 respondents working in menoufiya governorate. The study population enclosed all agricultural extension workers in relation with the administration of lands and water, at the governorate level, and all the agricultural administrations in districts (110 agricultural extension worker), and all irrigation engineers affiliated to irrigation administration (55 engineers).

The data were collected by using a pretested questionnaire and personal interviews. Frequencies, weighted mean, and percentage were used for analyzing data statistically.

The main research findings as follows:

1- Cooperation level between the two-studied organization was medium, with a mean of 64.51 (relative mean of 73.24%). This finding reflected a need for creating new mechanisms for raising cooperation level between the two studied organizations.

2- About 55% of the respondents mentioned that the available cooperation form is almost similar to the formal one, while the rest (45%) viewed that the available cooperation form between the two studied organizations were closer to the non- formal one. This implied that the two forms of cooperation's (formal – non formal) are available in the relationship between the two studies organizations.

3- The available conflict sources level between the two studied organizations was medium in general with a mean of 37.46 (relative mean of 58.53%). This finding implied that there was a significant part of conflict sources between the two studies organizations.

4- The respondents proposed 16 suggestions for supporting the cooperation relationship between the two studies organizations.

Six recommendations were accrued from the research findings as a way to support cooperation relationship between the two studied organizations.